

تحديات تحقيق التنمية البشرية في المنطقة العربية وفق متطلبات الأمن البشري

Challenges to achieving human development in the Arab region in accordance with human security requirements

فرقاني فتيحة

جامعة الجزائر 3، fatihafergani@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/10/08

تاريخ القبول: 2022/09/25

تاريخ الاستلام: 2022/08/11

ملخص:

في ظل الظروف الدولية الضاغطة على كل الدول، والتي أصبحت تتفاقم نتائجها السلبية بصورة متسارعة على كل قطاعات الحياة فيها، فإن العالم العربي يسعى إلى أن يجتاز هذه المخاطر المحدقة به والتحديات التي يواجهها، فبات من الضروري تشخيص هذه المخاطر في أفق مواجهة عقلانية لها، والانطلاق الجاد في بناء خيارات عربية منسجمة ومتفاعلة بشكل إيجابي مع كل مكوناته، وقادرة على الاندماج بخصوصياته وإمكاناته وعطاءاته في المجال العالمي. وتبقى الإرادة السياسية واستقلالية القرار والعمل على إعادة النظر في الاستراتيجيات والخيارات المتاحة، الرهان الأكثر حضوراً في مختلف القراءات والرؤى التي تفسر أدوات الانفكاك من مختلف التحديات التي تصنعها التوجهات العالمية الأمية وتغذيها الأزمات الداخلية والخارجية في المنطقة العربية.

كلمات مفتاحية: التنمية البشرية، الأمن البشري، العالم العربي، العولمة.

Abstract:

Under international conditions pressuring all States, whose negative consequences are rapidly worsening for all sectors of their lives, The Arab world seeks to overcome these risks and challenges. ", it is now necessary to diagnose these risks in the horizon of rational confrontation with them, To begin seriously to build Arab choices that are compatible and that interact positively with all its components and that are capable of integrating with its specificities, potential and tender in the global sphere. Political will, decision-making autonomy and action to revisit available strategies and options remain the most visible bet in the various readings and visions that explain the tools of disintegration from the various challenges made by the world's international trends and fueled by the internal and external crises in the Arab region

Keywords: Human development, human security, the Arab world, globalization.

تمر معظم دول العالم العربي خلال السنوات الأخيرة بمرحلة حرجة تواجه فيها تحديات بالغة التعقيد على كافة المستويات، فما يحدث من تحولات داخل هذا المجال الثقافي و السياسي منذ مطلع الألفية الثالثة يختلف تماما عما حدث في أية مرحلة سابقة. فالنظام العالمي يشهد تحولات تاريخية وهي تحولات لاتسير في اتجاهات متوازية أو في خطوط مستقيمة، كان لها بالغ التأثير على أن أفرزت حالة اللإستقرار التي جاءت نتيجة لتصاعد مختلف التهديدات العالمية وحتى الداخلية، والتي أصبحت بمثابة عائق مسار تطوير التنمية البشرية العربية وأكبر تحدي للأمن البشري فيها.

في ظل هذه الظروف التي يجتازها العالم العربي والمخاطر المحدقة به والتحديات التي يواجهها، بات من الضروري تشخيص هذه المخاطر في أفق مواجهة عقلانية لها، والانطلاق الجاد في بناء خيارات عربية منسجمة ومتفاعلة بشكل إيجابي مع كل مكوناته، وقادرة على الاندماج بخصوصياته وإمكاناته وعطاءته في المجال العالمي.

لا شك أن هناك الكثير من التهديدات الخارجية الموجهة للأمن البشري العربي والتي لها آثارها السلبية على مستوى التنمية البشرية ، وفي كثير من الأحيان ما تكون هذه الأخيرة -التحديات الأمنية التنموية البشرية الداخلية- ناجمة عن التحديات الخارجية وما هي إلا إمتدادا وإنعكاس لها ، وهذا ما زاد من خطورة هذه التحديات على كافة أنحاء الأمن البشري ومكونات التنمية البشرية وحالت دون تفعيلهما، الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع الثقافية الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصعوبة رسم سياسات أمنية تنموية بشرية حكيمة ومستقلة نابعة من البيئة الداخلية للعالم العربي وليست نابعة لما تمليه المتغيرات الدولية الراهنة من مشروعية، وعلى مستوى جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادية والسياسية منها.

وهو ما يجعل البحث يناقش الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التنمية البشرية في العالم العربي مجمل التحديات التي تهدد مسار التمكين وفق مؤشرات الأمن البشري ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نضع الفرضية المركزية التي تتأسس على بنية معرفية وامبريقية متصلة بقضايا التنمية البشرية وشروط الأمن البشري والتي تصاغ على النحو التالي: التحديات التي يواجهها الوطن العربي ، جعلت دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية دورا محدودا، كما أكدت مستوى هشاشة السياسات التنموية المنتهجة في معظم أقطار العالم العربي.

1 / التنمية العولمي لمسارات التنمية: تفكك الأوصال ووحدة الكيفيات

لقد قيل أن العولمة قد غيرت حياة الناس في عصرنا بخطى أسرع وعلى نحو لا يمكن التنبؤ به أكثر من أي ظاهرة، وأعطت مئات الملايين من الناس الفرصة للحصول على مستوى معيشي مرتفع لا يقارن بالمرّة بما كان من قبل، ولكنها أيضا جرفت كثيرين إلى معاناة اقتصادية واجتماعية، سياسية وثقافية شديدة وثقافية شديدة لاسيما بلدان العالم الثالث بما فيها مجموع دول العالم العربي، مما انعكس سلبا على الأمن البشري ومستوى التنمية البشرية بهذه البلدان.¹

تبرز خطورة العولمة على الأمن البشري أكثر فأكثر بأنها ليست عملية اقتصادية وحسب، بل هي عملية متعددة الأبعاد والصور لها أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية وهو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على مجالات حياة الأفراد كافة، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني With a Human Face Globalization"، أكد في أغلب محاوره على أنه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة إنتقال المعرفة وإنتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها بالمقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري والتنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء¹، وقد حدد التقرير مجموعة من المخاطر الأساسية التي تهدد الأمن البشري وتعيق مسار تطور التنمية البشرية في عصر العولمة تتمثل في:

• عدم الاستقرار المالي

يتبدى كأحد مخاطر العولمة على الأمن البشري فيما تفرضه سياسات العولمة من أزمات مالية، والدخول في دوامة المديونية وإعادة الجدولة وما يتبعها من تبعية لا تبعية بعدها، فيها خرق "للسيادة وانتهاك لحقوق الإنسان وطمس شخصيته وكرامته بمجموعة من الإماءات تفرضها الدول المسيطرة من خلال مختلف المنظمات التابعة لها والمؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها نجد صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM)، ومنظمة التجارة العالمية (OMC) على الدول النامية مدعية إعادة الهيكلة الاقتصادية لتلك الدول والإصلاح السياسي والاجتماعي، خاصة تلك الدول التي تزخر بثروات طبيعية ثرية كالنفط والمياه وثروات بشرية وعلى الخصوص فئة القوى العاملة الشابة، وهذا ما تتميز به تقريبا جميع دول العالم العربي الإسلامي مما يجعله محل أنظار البلدان المتقدمة وجعلها فريسة لقضاء مآربها لاسيما الاقتصادية منها والثقافية.

لقد كان لمجموعة الأسباب التي واجهتها البلدان العربية في توفير المصادر التمويلية للتنمية الاقتصادية من العوامل الأساسية التي انعكست سلبا في عدم توفير الرصيد المالي الكافي لتمويل التنمية الاقتصادية، فلا هي حققت الانجازات المرجوة منها وبالتالي انعكست على التنمية البشرية، ولا تنمية بشرية كانت قائمة فحسنت من الأداء الاقتصادي والإنتاجي. وإنما شكلت الموارد المالية التي حصلت عليها، الدول النامية عامة في سبيل القيام بالتنمية الاقتصادية عبئا إضافيا، تمثل في تلك المديونية الثقيلة التي تثقل كاهل اقتصاديات هذه الدول، وتدرجت أولية التنمية البشرية إلى حين تسديد مستحقات

- تارجا هالونين، " التنمية العالمية في ظل العولمة من الكلمات إلى الحقيقة"، مجلة الوقائع، الأمم المتحدة، المجلد 39 العدد3، 2002، ص1.5

التنمية الاقتصادية، وتظهر تطورات مسألة المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها دول العالم العربي أنها قد تحولت من مجرد مسألة مالية إلى أزمة، ثم تفاقمت إلى قضية دولية في غاية التعقيد.¹

وخطورة المديونية الخارجية للدول العربية أنها بلغت عام 2021 نحو تتخطى 1.5 تريليون دولار، وهي لا تقتصر على الوفاء بخدمة الدين الخارجي المتوقف عادة على حجم الصادرات من السلع والخدمات، ذلك أن مقارنة الدين الخارجي مع حجم الصادرات من السلع والخدمات يلقي مزيداً من الضوء على عبء المديونية الخارجية وعلى تعاظم حجمها³، وإنما تتجسد أيضاً في النتائج التي رافقتها وهي:

- 1- عبء المديونية يتضح بصورة خاصة عند مقارنته بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد وصلت أن أصبحت قيمة عبء الدين الخارجي أكبر من قيمة هذه المساعدة مرتين ونصف المرة؛
- 2- كون صافي التحويلات سالبا يدل على أن الدول النامية الحديثة تقوم فعلاً بالتمويل وليس العكس كما يجب أن يكون الحال؛
- 3- استمرار تزايد قيمة المتأخرات يؤكد في الوقت ذاته محدودية قدرات الدفع الذاتية وعدم كفاية التمويل الخارجي؛
- 4- تكرار إعادة جدولة الديون، يبرهن بشكل قاطع على تراجع قدرة الدول المدينة على الوفاء بالتزامها، وإعادة الجدولة لم تعد ظاهرة منعزلة بل أصبحت سمة أساسية في النظام المالي الدولي؛
- 5- استمرار العجز في الحساب الجاري يدل بشكل واضح على الحاجة الماسة إلى التمويل الدولي، والتمويل عن طريق الاقتراض يزيد من أعباء خدمة الدين فتقع الدول في ما يسمى بـ"الحلقة المفرغة للتمويل".²

وهكذا بينما تتعاظم وتتعمق قضية المديونية الخارجية تتراجع إمكانيات إيجاد حلول ناجحة لها على المستوى الدولي، وإن استمرار المديونية يحد بشكل خطير من آفاق تحقيق تنمية بشرية مستدامة يدعمها أمن بشري فعال. ورغم الجهود التي بذلت من قبل البلدان العربية الإسلامية وجميع بلدان العالم لمواجهة الأزمة فإن الهدف الخيار الاستراتيجي للتقليل أو القضاء على هذه المديونية الدولية لم يزل بعيد المنال.

وفي هذا المقام، وبمناسبة ذكر مصطلح التدفقات المالية لا بد من الإشارة إلى ملاحظة جد هامة، وهي إن لم تكن هناك سياسة مالية رشيدة تتحكم في عملية صرف واستغلال هذه الأموال استغلالاً جيداً في تمويل التنمية البشرية وفي مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية لصالح الإنسان أولاً وأخيراً، فستخلق أزمة مالية حادة، وهذا ما حدث حقيقة في جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997، حيث وقعت المنطقة في أزمة مالية خانقة نتجت بالأساس من تدفقات رأس المال الأجنبي على المنطقة والتي بلغت قيمتها في عام 1996 حوالي 93 مليون دولار في كل من اندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والفلبين وتايلاند، ومن شأن تلك التدفقات المالية الهائلة في عصر العولمة خلق

1 - باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996، ص 4-5.

2 - حبيب كميل، حازم البني، النمو و التنمية إلى العولمة و الغات أوجه جيدة لنظام اقتصادي عاملي جديد، لبنان: المؤسسة الحديثة، 2000،

أزمات واضطرابات في سوق رأس المال في الدول المستقبلية لها، إذ أكدت الدراسة في هذا الصدد على أنه في عصر العولمة ، فإن أزمات مالية متشابهة يتوقع لها أن تحدث وفي مناطق عدة من العالم لا تقتصر على دول العالم العربي لوحده.¹

• تحدي الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل

رغم ما بشر به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس سوف توجه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية (وهو ما يعرف بالإنتاج الكفاء للاقتصاد) وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرب في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، على الصعيد الدولي بما يشيع احتياجات البشر بشكل أفضل. لكن الواقع كذب هذه التوقعات ففي ظل العولمة اتسعت دائرة البطالة وتصفية العمال، وهو ما يمكن أن نرجعه لعدة أسباب أهمها: هيمنة الأسواق على عملية العولمة وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الإنسان ، والعمل على ألسنة الإنسان بدل ألسنته، وكثيرا ما يتعرض العمال في الدول الغنية إلى الخروج من العمل أو بالأحرى طردهم من وظائفهم وهدر حقوقهم كعمال وجعل الآلة تحل محلهم، مما يساهم في غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل ، أما دول العالم العربي فالفرد فيها يعاني كثيرا بسبب انتشار البطالة بنسب خيالية لدرجة أن الفرد لا يستطيع حتى الحصول على متطلباته اليومية، وحتى ذلك العامل لا يكفيه دخله المتواضع حتى لسد احتياجات عائلته لمدة شهر، وعلى الرغم من أن الجهد الذي يبذله لا يكافؤ ثمن دخله، وهذا على غرار دول العالم النامي.

هذا ما يتأكد جليا من خلال ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1999، أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمة التي توجهها السوق ويوجهها الربح، أوسع وأعمق، حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان، كما يضيف التقرير أن الرعاية التي تمثل قلب التنمية البشرية غير المرئي مهددة، لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطا على ما يلزم الأعمال الرعاية من وقت وموارد وحوافز، وهي أعمال بدونها لا ينتعش الأفراد ومن الممكن أن ينهار التماسك الاجتماعي²، ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع تؤثر على تراكم القدرات الإنسانية للمجتمع، لاسيما وأن أغلب هذه القدرات طاقات شابة، لم تعرف السلطات العربية كيف تحافظ عليها وتستغلها في تحقيق تنمية بشرية فعالة عن طريق توفير لها الأمن الوظيفي الذي يعد جزء لا يتجزأ من الأمن البشري، مما فتح المجال أمام هجرة الأدمغة مع فتح العولمة أبوابها أمام مثل هذه الطاقات الشابة واستثمارها لصالح البلدان المتقدمة.

أما السبب الثاني لغياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل في عصر العولمة، ناتج عن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني (كم أشرت لذلك مسبقا)، مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تلغي من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف وتحري باستمرار عمليات Re-engineering على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى.

1 – UNDP, **Humain Development report 1999** »globalization with a humain face «, New york :united Nations, 1999, p3.

2 -UNDP, human development report 1999,**OPCIT**, p3.

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك زيادة في عدد العاطلين وكذا انخفاض أجور ومرتبات العمال وتقلص الكثير من المزايا والحقوق التي كانوا يتمتعون بها، ولعله من أهم الأسباب وأخطرها والتي جعلت القوى العربية العاملة عاطلة عن العمل أو تعمل في إطار ما يسمى بالبطالة المقنعة لاسيما في مع بداية الألفية الثالثة، وعادت نتائجها بالسلب على الأمن البشري ومستوى التنمية البشرية في هذه البلدان، تكمن في سياسة الخوصصة المنتهجة في أغلب أقطار العالم العربي ، وذلك في إطار سياسة المشروطة المفروضة من الخارج، من أجل الإصلاح، إلا أنها سياسة باءت بالفشل في خطواتها الأولى لأنها ليست سياسات نابعة بل تابعة، وقد لا يكون الخلل في محتوى سياسة الخصخصة بل بالطريقة التي تطبق بها من بلدان العالم وذلك دون مراعاة البيئة التي تطبق فيها ولا آليات تطبيقها.

كما يعود سبب غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل في عصر العولمة، إلى تصاعد ضغوط المنافسة العالمية والتي دفعت بالدول إلى تطبيق سياسات عمالية أكثر مرونة تقوم على غياب أطر قانونية تضمن حقوق والتزامات تجاه الموظفين فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية.¹

• تحدي الأمن الصحي

يعد هذا التحدي كأحد أخطر تداعيات العولمة على الأمن البشري في تحقيقه للتنمية البشرية، والذي جاء نتيجة لفتح الحدود وما يترتب عليه من سهولة انتقال الأمراض، فالعدوى أصبحت الآن تنتقل بسرعة هائلة^(*). ومن أكبر مهددات الأمن الصحي وبالتالي الأمن البشري والتنمية البشرية في عصرنا هذا وأخطرها هي مشكلة المخدرات، إذ تتفاقم حدة هذه المشكلة (أو بالأحرى آفة ووباء) يوما بعد يوم، كما ونوعا، أي بمعنى أنه تحدث زيادة مطردة في كم الجرائم المرتكبة في مجال المخدرات، كما وتزداد المشكلة حدة من حيث نوعها، ومدى خطورة الأنواع الجديدة التي يتم تصنيعها وتعاطيها في مختلف بلاد العالم، بما فيها البلاد العربية ، وتقوم عصابات الإجرام الدولية (أو عصابات الإجرام عبر الحدود) بدور رئيسي في زيادة حدة الظاهرة ، من جانب أنها تسهم إسهاما مباشرا في توسيع دائرة سوء استعمالها، وذلك بتمويل مشروعات زراعتها، وإقامة المختبرات السرية (التي تتولى تنقيتها وتصنيفها)، وتنظم عمليات نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها.² والعلاقة هذه في حد ذاتها، أدت إلى اتساع دائرة الاتجار بالمخدرات، وهذه الأخيرة تعد أحد أشد التهديدات الحادة للمجتمع الإنساني بأسره، فخلال العقود الثلاثة الماضية تحولت صناعة المخدرات من مشروع منزلي إلى صناعة متعددة

1 - خديجة محمد عرفة، مفهوم الأمن الإنساني "سلسلة مفاهيم الأسس العلمية"، العدد 13، السنة الثانية، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006، ص3.

* _ لقد كان لجائحة كورونا التي مست العالم منذ 2019 الأثر الكبير على إعادة فهم أن الأمن الصحي ليس حديثا يراد من خلاله تخويف المجتمعات بل هو حقيقة ماثلة وأنه تحدي حقيق وخطير، أصاب العالم ككل وأرغم الشعوب على التعامل مع فيروس لا يعلم مصدره والاستجابة لخيارات صحية معينة بغية محاصرة هذا الوباء والتقليل من آثاره.

2 - محمود خليفة محروس ، التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية " تحليل نقدي " ، الاسكندرية: الازرطة، 2003، ص63.

الجنسيات وذات تنظيم محكم للغاية، تستخدم مئات الآلاف من الأفراد وتدر أرباحا تقدر بملايين الدولارات، فقيمة مبيعات المخدرات بالتجزئة تفوق الآن قيمة التجارة الدولية في النفط، وتحتل المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة.¹

• تحدي الأمن البيئي

يكمن بعد ومحتوى الأمن البيئي في تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء ، ومنع أي تعدد عليها قبل حدوثه لتجنب الضرر من خلال اتخاذ إجراءات وقائية لازمة ، بسن قوانين أو لوائح أو استعمال وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس لردع المخالفين.² إلا أنه غالبا ما يحتل هذا المعنى في الواقع لاسيما في عصر العولمة هذا ليصبح بذلك من أكبر تحديات ومخاطر العولمة، بإعتبار البيئة الأكثر ضررا في ظل العولمة وما يفرضه هذا من مخاطر على الأمن البشري في كافة أنحاء العالم.³

والملاحظ لواقع البيئة في البلدان النامية بصفة عامة، يدرك مدى خطورة التلوث البيئي الكارثي الذي يهدد صحة شعوب هذه البلدان قاطبة، حيث ارتبطت لنهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى مجموع البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم تنمية الثقافة البيئية المرتبطة أساسا وإلى حد كبير بمستوى التعليم والطبقة الاجتماعية وثقافة الوالدين، وتتكامل وسائط التنشئة الاجتماعية وغرس الثقافة البيئية في نفوس النشء لحماية البيئة بطرق مستديمة لأنه في مجال البيئة لا يوجد أحد يعطي وآخر يأخذ ولكن الكل يعطي والكل يأخذ،⁴ هذا فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.⁵

والعالم العربي باعتباره جزء لا يتجزأ من العالم النامي وكباقي بلدان العالم، يواجه تحديات بيئية كبيرة من أهمها التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والاستنزاف الأجنبي المجحف لبعض الموارد الأساسية له، كالثروة النفطية وغيرها، كما قامت بتوجيه الصناعات الثقيلة للدول النامية وهذا يعني أنها تصدر للعالم العربي التلوث ولا تدفع ضرائب تلويثها للبيئة، كما أن عقلية الادخار و الإنتاج في معظم المجتمعات العربية تحطمت واستبدل ما فيها، مما أعان الاقتصاديات الصناعية على إعادة تحويل وتدوير الموارد المالية فيها إليها بطريقة ذكية، وإغرائها بالعديد من المصنوعات المتجددة التي تحتوي على مواد مؤثرة على البيئة، علما بأنها مواد "محظور استعمالها في قوانينهم البيئية (مثل بعض المبيدات)⁶ ، وهذا ما أثر

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 35

2 - مليكة بوضياف، "إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2006 ، ص 24.

3 - المكاوي علي ، البيئة والصحة : دراسة في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 277

4 - مليكة بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 164.

5 - السيد كمال مصطفى ، الشروط السياسية للتنمية الثقافية، المساءلة و الحكم الرشيد في كتاب قضايا التنمية: الفساد و التنمية، ط 1، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999، ص 3.

6 - مليكة بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 130.

سلبا على الصناعات العربية الناشئة وجعلها صناعات تابعة تعاني من سوء التسيير وعوائد أضرارها أكبر من نفعها، عوض أن تساهم في تمويل التنمية البشرية وتحقيق الأمن البشري بأبعاده ومستوياته لاسيما بعد الأمن البيئي منه.

2/ الأمن السياسي في المنطقة العربية: تحديات الإرثان والتطوير

ما يلاحظ مع بداية الألفية الثالثة وفي ظل العولمة في البلدان النامية بما فيها البلدان العربية، أن أغلب أنظمتها السياسية تتعايش مع عدم الاستقرار والذي ينعكس سلبا على النظام المجتمعي نتيجة للضغوطات الأجنبية في إطار ما يسمى "بالعولمة السياسية" تقليصا لفاعلية الدولة أو التقليل من دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، وهو ما يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة، لتصبح بذلك حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة.¹

تتجسد حركة عولمة السياسة في وقائع وظواهر عديدة وتحليلات مختلفة على أرض الواقع، ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، بمعنى أن السياسة في كافة أرجاء العالم أصبحت اليوم مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، أضف إلى ذلك ظاهرتي التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي، وتمدد السياسة خارج نطاق الدولة القومية، وظاهرة لحظنة السياسة، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات والأفراد وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وصعود النموذج الفكري والسياسي والليبرالي على الصعيد العالمي، وأخيرا ظاهرة الأمركة التي قطعت شوطا مهما على أرض الواقع خلال السنوات الماضية.²

ولقد حاول مروجو ومفكرو العولمة الترويج لإلغاء الحدود السياسية بين البلدان على أساس أن سلطتهم هي أعلى من سلطات الدولة، ولقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد لاسيما مع البلدان النامية والتي أصبحت هذه الأخيرة بمثابة أرضا خصبة للتجارب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية الغربية.

ولا تختلف البلدان العربية عن غيرها من دور المحيط، فهي من أكبر البلدان المتعرضة أو بالأحرى التي تتعرض لتحديات العولمة السياسية بحكم موقعها الاستراتيجي بين القارات هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، غناها بالثروات الطبيعية والبشرية التي جعلت منها منطقة تجوب حولها أطماع الآخر، حيث لم يجد هذا الأخير أنجع وأحسن طريقة للوصول إلى مآربها البعيدة المدى في هذه المنطقة إلا عن طريق فرض ما يسمى بالمشروطة السياسية والاقتصادية بحجة الإصلاح والأخذ بيد المواطنين المحرومين من حقوق الإنسان وتسلب الأنظمة السياسية العربية الإسلامية، إلا أنها سياسات إصلاحية تكمن وراءها خفايا ومخاطر العولمة التي لا تراعى خصوصية هذه البلدان ولا مصالح شعوبها،

1 - عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختبار والرفض"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 285، السنة 24، جانفي 2002، ص 71.

2 - عبد الله عبد الخالق، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278، السنة 24، أبريل 2002، ص 28.

بل على عكس من ذلك تسعى من وراء هذه الإصلاحات إلى ممتلكات العالم العربي سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والحضارية أو الاجتماعية، والدليل على ذلك ما تعيشه معظم هذه البلدان المنتهجة لسياسة الإصلاح الشكلي أو الصوري.

إلا أنه وجب التأكيد أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية المتسببة في غياب الأمن السياسي في معظم أقطار العالم العربي وبدرجات متفاوتة، كانت نتيجة ما فرضته العولمة من قيم جديدة على هذه المجتمعات وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي قد تعارضت مع القيم المحلية مما أدى إلى بروز نزاعات وحروب أهلية وغيرها من التوترات المجتمعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن كثيرا ما تعمل البلدان المتقدمة على عدم استقرار البلدان العربية بزعزعة أمنها المجتمعي من خلال المساهمة في افتعال المشاكل المذاهب الدينية والمشكلات العرقية والطائفية، وتعرضها لهزات اجتماعية خطيرة وجعلها مسرحا للقوى الخارجية لتبعث فيها، مما أزهق كاهلها ومنعتها من تحقيق طموحات شعوبها في الأمن والتنمية البشرية، وأصبحت العائدات المالية تخصص للسلاح حيث تزداد ميزانيات التسليح في البلدان العربية يوما بعد يوم بشكل كبير، وصرفها كتكلفة لهذه الحروب والنزاعات على حساب التنمية الوطنية.

3/ تحدي الأمن الثقافي والحضاري وإشكالية انحصار الخصوصية

إن بلدان العالم العربي كغيرها من بلدان العالم ليست بمنأى عن خطورة الثقافة الوافدة والتغريبية والغزو الفكري لها ونشر البدع والقيم الغربية بحجة، التشكيك في العقيدة والدعوة إلى انتهاج واعتماد المناهج الغربية في جميع أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والنشاط الإستشراقي الذي يركز على الأفكار الداخلية والفلسفات الوافدة والمواقف المضطربة وضمها إلى التراث العربي الإسلامي بغية تشويهه.¹

إن كل هذا الخطر الثقافي الداهم والذي نعيشه اليوم في أكثر مراحلها عنفا وقوة وحضورا. فإن الرؤية العامة لكل هذا تهدف إلى صياغة ثقافة عالمية مشتركة²، والغرض المزعوم منها ضبط سلوك الدول والشعوب خاصة تلك الشعوب المتمردة في سياساتها وثقافتها واقتصادياتها على سياسة العولمة أو بالأحرى الأمركة³

لقد ظهرت هذه الثقافة بعد احتضار الثقافة المكتوبة والتحول إلى الثقافة الالكترونية أو ثقافة الصورة، ثقافة لها من القدرة والتأثير مثل، فقد استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية، ونتيجة لتطور هذه الثقافة مما ساعد على انتشار ثقافة الصورة بالنظام السمعي البصري وما زاد قبول هذا النظام هو تراجع معدلات القراءة بالدرجة الأولى.⁴

1 - محمد محمود صباح، الأمن الإسلامي: دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994، ص13

2 - صامويل هانتغتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي، (ترجمة طلعت الشايب)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص114.

3 - ياسين السيد: "في مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، السنة 20، فيفري 1998، ص12.

4 - عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق الذكر، ص24.

من هنا يكمن خطر هذه الثقافة على الأمة العربية بصفة خاصة وباقي الأمم بصفة عامة، والذي أصبح خطر يمس أمن الناس مباشرة وتصعب مقاومته، فجهاز التلفاز مثلا أصبح المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة ، إضافة إلى شبكة الانترنت والتي تعد أخطر منه بكثير، فحل محل الأسرة والمدرسة في التربية، ثم إن التبادل الثقافي العالمي الحالي، هو تبادل غير متكافئ لأنه تبادل بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة وثقافات أقل تقدماً في الوعي ولا تملك الإمكانيات نفسها، لذا يسمى هذا النوع من التبادل الثقافي بالغزو والاختراق¹، حيث يشكل هذا الأخير أكبر تهديدا للقيم الثقافية والحضارية المحلية، والتي تعتبر من أهم ركائز ودعائم الأمن الثقافي والحضاري ومقومات تحقيق الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية.

إلا أن عملية توحيد قيم الأسرة والمجتمع وأنماط الحياة المختلفة لا تتم بهذه البساطة وذلك اليسر، لأن الهجمة الثقافية وارتكازها على الثقافة الالكترونية وثقافة الصورة لا يمكن أن تحقق هذا ، وحتى التفاعل المتزايد بين المجتمعات الحديثة لا ينتج منه ثقافة عامة، بل يسهل انتقال الأساليب التقنية والاختراعات والممارسات بين المجتمعات المتفاعلة بسرعة ويسر، وبطريقة أكثر مرونة من الطرق التي كانت سائدة في العالم القديم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن لهذه الثقافة توحيد ثقافات العالم وجعلها في إطار ثقافة موحدة لأن الثقافة هي تعبير عن خصوصيات لكل ثقافة ومجتمع ودولة ولا يمكن بأي حال أن تكون نمطية على صورة واحدة أو تصور واحد وهو ما يعتبر مخالفا للطبيعة والفطرة البشرية والذي نعيشه اليوم.

ولا تزال الثقافة والحضارة العربية في خطر أمام تصاعد التهديدات الخارجية لها بسبب خوف الآخر من قوة هذه الحضارة، وما يلاحظ في العقود الأخيرة أن قضية الخوف من الإسلام ترتبط بعملية الترويج في الغرب لنظرية صراع الحضارات، وأن هذا الصراع أمر حتمي، وبطبيعة الحال يوضع في الحسبان في هذا التفكير -بالدرجة الأولى- صراع الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، ويستعيد البعض ذكريات الماضي القريب والبعيد لهذا الصراع ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بمحاربة وإبادة المسلمين والأقليات الإسلامية في دول: عديدة وعدم السماح لهم بأداء الشعائر الدينية وإنشاء المساجد والتمتع بحقوقهم كمواطنين.²

والهدف في النهاية هو ضرورة هزيمة الحضارة العربية حتى تتمكن حضارة واحدة هي الحضارة الغربية بأن تكون لها اليد الطويلة المسيطرة على العالم ككل، وتتأكد بصورة قاطعة فكرة ثقافة العولمة، ولعل ذلك كله يشكل مقولة نهاية التاريخ التي يتم الترويج لها أيضا.³ فالأمن الثقافي العربي حقيقة يواجه تحديات صعبة وخطيرة من الصعب تجاوزها أمام فحش ثقافة العولمة، وعليه من الصعب التحدث عن الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية العربية في ظل هشاشة الأمن الثقافي والحضاري.

4/ أعباء التقدم التكنولوجي والتطورات العلمية على مؤشرات التنمية والأمن عربيا

1 - محمود خليفة محروس ، المرجع السابق الذكر، ص13

2 - عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق الذكر، ص 24

3 - محمود حمدي زقزوق، هموم الأمن الإسلامي، ط1، القاهرة، دار الرشاد، 1998، ص 42.

إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحدياً وأعباءً ثقيلة على كاهل اقتصاد البلدان العربية كباقي البلدان النامية، وغيرها من البلدان، حيث جعل رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة، ذلك أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعاً من البطالة الاحتكارية أو الفنية.¹

هذا ما يلمس من خلال واقع العالم العربي، خاصة بعد تبنيه سياسة الخصوصية وما تتطلبه وما تستلزمه هذه الأخيرة من مستلزمات مادية كبيرة سواء من ناحية الأموال أو من ناحية الآلات التكنولوجية المتطورة والمواكبة للعصر وللربح السريع، أو مستلزمات بشرية كفؤة تدير هذه الماديات بحنكة ورشادة في التسيير، إلا أنها سياسة نتائجها الأولية تلوح بالفشل لأسباب عدة أهمها أنها سياسة تابعة جاءت في سباق وصفه المشروطة السياسية، مما أدى إلى هدر الموارد المادية والبشرية على حساب تمويل التنمية البشرية ودفعها إلى الأمام.

وبالإضافة إلى هذا التحدي التكنولوجي نجد تحد آخر يتمثل في الانجازات العلمية المتلاحقة على الأرض وفي الفضاء، والتي تسارعت خطاها على نحو مذهل ووصلت قبل استقبال القرن الحادي والعشرين إلى إتمام استنساخ كامل لبعض فصائل الكائنات الحية، ولعل القرن الحادي والعشرين سيشهد قبل نهايته استنساخ البشر رغم المعارضة القوية لذلك في كثير من بلاد العالم لما فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان والمساس بأمنه الشخصي.²

غير أن هذه التطورات العلمية المهددة لحياة الإنسان وأمنه ومعيقه لتنميته، تبرز خطورتها على البلدان العربية وعلى أمنها وتنميتها البشرية، في حال إذا ما اعتبرناها من مجموع الدول التي لا تملك العلم وبالتالي لا يمكنها إلا أن تكون تابعة ومستهلكة لمنتجات الآخرين، وزبونا دائما في "سوبر ماركت super market" الأقوياء، والأخطر من ذلك هو جعل الأرض العربية والفرد العربي حقلا للتجارب والتطورات العلمية الخطيرة مقابل مغريات مالية يغري بها من لهم يد أو مصلحة في خراب المجتمع العربي.³

فالعلم إذن يعد بصفة عامة سلاح العصر، فمن يملك العلم يملك القوة، ومن يملك القوة يستطيع أن يفرض نفسه في عالم اليوم، ويحقق أمنه البشري ومن ثمة تفعيل تنميته البشرية بعيدا عن املاءات وتدخلات الآخر، خاصة مع بدء الانفتاح التعليمي على الثقافات الخارجية، سواء من خلال البعثات التعليمية للطلاب، أو من خلال سياسات الإنفتاح التجاري التي تلتزم بها معظم الأقطار العربية في إطار الاتفاقات الدولية، والتي تجعل أسواق تلك البلدان معرضة لغزو المنتجات الثقافية الأجنبية، الأمر الذي يعرض النسيج القيمي للمجتمعات، العربية لتحديات

1 - السيد كمال مصطفى، المرجع السابق الذكر، ص 3

2 - محمود حمدي زقروق، المرجع السابق الذكر، ص 45.

3 - محمود حمدي زقروق، المرجع السابق الذكر، ص 45

غير هينة قد تسفر عن بعض وجوه الخلل في النظم العامة، وقواعد السلوك الفردي والجماعي وخاصة بين فئات الشباب.¹

5/ قضايا وساحات الإعلام عربيا: المستنسخ والمتجاوز

إن المنافسة المعلوماتية أصبحت تطحن الناس طحنا، وتهدد التماسك الاجتماعي، وتعمل على تفكيكه بشتى الطرق ومختلف الوسائل خاصة الإعلامية منها، إذ أصبحت تتسرب بسرعة عجيبة إلى بيوت الناس دون استئذان وتسكن عقول الشباب خاصة أولئك المخلصين لثقافة الغريبة والرافعين راية "سرعة المعلوماتية".

في هذا المجال تتموضع الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدره من مادة ثقافية وترفيهية (وأفلام السينما والموسيقى وبرامج التلفزيون وغيرها) إلى حد أن صادراتها من هذه المادة تفوق جميع صادراتها مقارنة بأي قطاع آخر، هذا ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية الإعلامية معاملة بقية السلع الأخرى، و في هذا الصدد تأتي البلدان النامية لاسيما بلدان العالم العربي في صدارة البلدان المستهلكة للمنتجات الثقافية والإعلامية الغربية.² ولقد ذكرت منظمة اليونسكو في إحصائياتها أن شبكات التلفزيون العربية تستورد البرامج الأجنبية ما يزيد عن نسبة 58% من إجمالي البث، و 96% من مجموع البرامج الثقافية.³

لا شك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثير في المنطقة العربية باعتبارها تهدد الهوية الثقافية وخصوصيتها المجتمعية التي هي حق من حقوق الإنسان، في حين لا يزال يعيش الإعلام العربي في قوالب الإعلام الجماهيري، وفي معظمها لا تزال الحكومة تمتلك أجهزة الإعلام الفعالة والسريعة، (كالإذاعة والتلفزيون) وتبث الحكومات قنوات فضائية تعبر عن الخطاب السياسي لتوجهاتها.⁴

ومما زاد سوداوية الرؤية، أن كثيرا من الوسائل الإعلامية العربية انخرفت وراء الفضائيات الإعلامية العالمية، وأعطت ظهرها للقضايا القومية والعالمية الجوهريّة وفتحت الباب رحبا للمواد التهميشية، وكأن الشعب العربي انتهى من كبواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وأضحى مستريح البال يعيش في المدينة الفاضلة.⁵ كما هذا أثر في مستوى الأمن البشري العربي وساهم في تدني وانخفاض مستوى التنمية البشرية، باعتبار الأمن الإعلامي من أهم آليات تكريس مفهوم الأمن الثقافي والحضاري وبالتالي تحقيق الأمن البشري ودعم التنمية البشرية والترويج لتعزيزها عن طريق التوعية الإعلامية وبناء وانطلاقا من خصوصية البيئة العربية.

1 - هاني خلاف، أحمد نافع، الوطن العربي قضايا مستقبلية، ط2، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001، ص32.

2 - محمد فائق، حقوق الإنسان و التنمية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000، ص6.

3 - حجاب محمد منير، الإعلام والتنمية الشاملة، ط3، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع. 2003. ، ص73.

4 - حجاب محمد منير، المرجع السابق الذكر، ص 73

5 - نفس المرجع، نفس الصفحة

تواجه المنطقة العربية اليوم تحديات خطيرة إنعكست سلباً على مستوى محددات الأمن البشري وأعاقت مسار تنميتها البشرية، ولعل أبرز تلك التحديات تحدي التخلف الاقتصادي والإجتماعي الذي تعاني منه الشعوب العربية ومحدودية قدرتها على استثمار مواردها الطبيعية (المادية) والبشرية، كل هذا في إطار هيمنة نظام القطب الواحد (النظام العالمي الجديد) وتأثيراته السياسية والثقافية والاقتصادية والإجتماعية والأمنية وسعة لفرض قيمه وأفكاره، والتي بدورها من أكبر مهددات الأمن البشري والتي قللت من فاعليته وأدائه في تفعيل التنمية البشرية وحالت دون الرفع من مستواها، وهي تحديات فرعية أو ناتجة عن التحدي الأكبر ألا وهو تحدي العولمة.

إن ما ذكر من تحديات أثرت على مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة العربي من منظور تحقيق الأمن البشري لا يمكنه أن يغفل عنا الكثير من العوامل الداخلية والذاتية للمجتمعات العربية التي أسهمت وضعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهشة والمرهونة للقوى الخارجية من تحميلها مسؤولية مضاعفة عليها. إن استفحال التحديات الداخلية والخارجية وتزايد تهديدهما وخطورتهما على كل من الأمن البشري والتنمية البشرية والمساهمة في تدنيهما، ما هو إلا دلالة على هشاشة السياسات الأمنية والتنموية المتبعة في البلدان العربية في إطار من السياسات الإصلاحية الشاملة، والتي يمكن إطلاق عليها اسم السياسات العرجاء لأنه رغم الجهود المبذولة في مواجهة هذه التحديات إلا أن هذه المهددات لا تزال تنخر يوماً بعد يوم في مقدرات وخيارات الوطن العربي، وربما يعود هذا إلى أن هذه السياسات الإصلاحية المتبناة ليست بالسياسات النابعة بل مجرد سياسات تابعة أو مفروضة من الخارج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن برامج هذه السياسات توضع إنطلاقاً من النتائج الناجمة عن هذه التحديات دون النظر في الأسباب ومحاولة أخذها بعين الاعتبار على الرغم من أن دراسة الأسباب في معالجة أي مشكلة تعد الأهم.

قائمة المراجع

1. باسل البستاني، **تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي**، عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994 "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
3. تارجا هالونين، " التنمية العالمية في ظل العولمة من الكلمات إلى الحقيقة"، **مجلة الوقائع**، الأمم المتحدة، المجلد 39 العدد 3، 2002.
4. حبيب كميل، **حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة و الغات أوجه جيدة لنظام اقتصادي عاملي جديد**، لبنان: المؤسسة الحديثة، 2000.
5. حجاب محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط3، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

6. خديجة محمد عرفة، مفهوم الأمن الإنساني "سلسلة مفاهيم الأسس العلمية"، العدد 13، السنة الثانية، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2006
7. السيد كمال مصطفى ، الشروط السياسية للتنمية الثقافية، المساءلة و الحكم الرشيد في كتاب قضايا التنمية: الفساد و التنمية، ط1، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999
8. صامويل هانتغتون، صدام الحضارات....إعادة صنع النظام العالمي، (ترجمة طلعت الشايب)، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1999
9. عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختبار والرفض"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 285، السنة 24، جانفي 2002
10. عبد الله عبد الخالق، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278، السنة 24، أفريل 2002
11. محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000
12. محمد محمود صباح، الأمن الإسلامي: دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994
13. محمود خليفة محروس، التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية " تحليل نقدي " ، الاسكندرية: الازارطة، 2003
14. المكاوي علي ، البيئة والصحة : دراسة في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995
15. مليكة بوضياف، "إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2006
16. هاني خلاف ، أحمد نافع، الوطن العربي قضايا مستقبلية، ط2، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000
17. ياسين السيد: "في مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، السنة 20، فيفري 1998
18. محمود حمدي زقزوق، هموم الأمن الإسلامي، ط1، القاهرة، دار الرشاد، 1998
19. UNDP, Humain Develepment report 1999 » **globalization with a humain face** », New york :united Nations, 1999